محاضرة حول تدويل سوق الإعلام المرئي المسموع

نشأت وسائل الإعلام المرئية المسموعة برعاية هيئات ذات بعد وطني ومعايير تنزع نحو تأكيد الحدود الثقافيةوالسياسية في إطار الحدود الوطنية لتتجاوز هذه الحدود. لاحقا، بدأنا نلحظ هذا الاتجاه بداية الستينات من القرن العشرين مع ظهور مصطلح القرية الكونية ليدل على فضاء إعلامي يتجاوز حدود الأوطان.

ومع عصر الالكترونيات، اندمجت الفضائيات الوطنية ضمن أطر وطنية فخرجت من فضاؤها المنغلق غلى فضاء أكثر انفتاحا لبث شبكتها إلى الخارج واستقبال الوارد منها أيضا، فضلا عن انفتاح السوق الدولية على المنتجات الإعلانية مما سمح بتدفقها عبر الحدود.

1. الموقف من تدويل وسائل الإعلام:

هناك موقفان أساسيان من هذه القضية، الأول ايجابي ويجد أنه من الطبيعي تطور هذه الوسيلة بل تقبلها والتكيف معها، أما الموقف الثاني، فسلبي يجد هذا التدويل نوعا من التبعية من الواجب التصدي لها، لكن تدويل سوق الإعلام هو نتيجة لمبدأ حرية تدفق المعلومات وهو ذو فضل ثان في النشاط الاقتصادي.

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا لهذا المبدأ، وأقامت لنفسها نشاطا صناعيا تجاريا في الثقافة والاتصال وفرضت نفسها على العالم قوة أساسية في هذا النشاط، ومنه الإعلام المرئي المسموع القائم على المبدأ المذكور ' حرية تداول المعلومات في الداخل والخارج وحرية المحطات التجارية في سعيها إلى تحقيق أرباح مع الحفاظ على النظام التنافسي بين المحطات والشيكات التلفزيونية'.

يرى ريتشارد باركر أن سوق التلفزيون يتحدد بأربعة عوامل وهي:

العامل تلقني، نظام البث، نظام البرمجة ونظام التمويل، ومنذ الفترة من الخمسينات إلى غاية السبعينات من القرن العشرين، كانت هذه العوامل تتحدد على المستوى الوطني، حيث كانت الحكومان باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية ترخص لمتعامل وحيد في مجال البث التلفزيوني ويقوم بجميع العمليات الأربعة المذكورة وهي: الجانب التقني، البث، البرمجة والتمويل، كما كانت مسألة شراء البرامج من الخارج أو تغطية الأحداث الذولية قليلة التدويل، كما أن ضعف الميزانية لمعظم القنوات العمومية في العالم أعاق تخصيصها أموالا للإنتاج عالي التكلفة فلجأت إلى شراء البرامج من السوق الدولية، لأن البرامج المعروضة هي ضعيفة الثمنإذ تم تداولها واستهلاكها في سوقها الأصلية إنتاجها وعرضها، وما ميز هذه السوق وحدة السعر، فلا يوجد علاقة بين السعر والتكلفة، بل تحدد السعؤ انطلاقا من هوية المشتري، وحاجته إلى المنتج، لكن المنتجات المرئية المسموعة، حققت أعلى المداخيل بفضل التنافس بين المحطات والشبكات، منها الو.م.أ ويقل العائد في بلد غني يجمع بين القطاع العام والخاص لضغف المنافسة وهو أكثر انخفاضا في بلد فقير يتميز باحتكار عمومي حيث لا داع للتنافس مادامت الوسيلة المحتكرة ضمنت جمهورها.

يعود تدويل اللفزيون عن طريق سوف البرامج فى الخمسينات من القرن العشرين ويتمثل في بيع البرامج وتداولها دوليا، أما التلفزيون المتعدد الجنسيات المتمقل في الانتاج المشترك وبث البرامج على نظاق جهوي يتجاوز الحدود الوطنية والملكية المتعددة الفوميات فنشأ منذ ثمانينات القرن العشرين.

اما التلفزيون الكوني أو عولمة التلفزيون فبدأت منذ التسعينات من القرن العشرين، يتمثل في بث البرامج على نظاق يتجاتز الحدود القومية والاقليمية إلى العالمية كشبكة سي.ان.ان وقناة بي.بي.سي. العالمية، وقد بدأت عملية تدويل سوق البرامج مع تصدير الو.م.أ. لمنتجاتها الثقافية السينمائية منذ الخمسينات ثم

التلفزيونية منذ الستينات من القرن العشرين، مع اتجاه أحادي الجانب طرف الأول، المصدر الأحادي ممثلا في و.م.أ والثاني البلدان المصنعة الأخرى كأهم مستورد ثم تليه مجموعة البلدان الأخرى.

2. التبعية الثقافية:

مع نهاية الستينات من الفرن العسرين ظهر اتجاه نقدي للهيمنة التي تمارسها وسائل الاعلام الأمريكية المرئية المسموعة، خاصة مع تنامي نزعة هذا البلد إلى الهيمنة على العالم، وتتجلى في زيادة استثمارات الشبكات التلفزيونية في الخارج لترسيخ النموذج الأمريكي وتصدير البرانج المنتجة، وازدهار الشركات المتعددة الجنسياتذات الأصل الأمريكي، كما أن وكالات الإعلانات قامت لنشر المهارة الأمريكية في مجال الاتصال.

وبناء على هذا التحليل ظهرت مواقف لباحثين، منهم من أضفي على هذه الظاهرة طابعا تجاريا دوليا، وأخرى كشفت عن نظام إعلامي يتجاوز حدود الأوطان. إذن، يتعلق الأمر بتحليل ظاهرة تدويل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، بالاتجاه الأول المتفائل الذي يعتبر التدويلاتجاه للتحديث والعصرن للمجتمعات التي توصف بالتقليدية وهو موقف دانيال ليرنر وماكلوهان والثاني للنظام الرأسمالي يرمي إلى تجسيد أشكال جديدة السيطرة ليتحكم المسنعمر من خلالها على البلدان التي كانت تابعة له، ويعتبرها هذا التيار الفكري وسائل الاعلام وسيلة لنجسيده، فهي من القنوات الايديولوجية تروج لنمط استهلاكي ويتمثل في النموذج الأمريكي، وأطلق هربرت شيلر على هذه العملية بالإمبريالية الثقافيى وعرفها سنة 1976 على أنها مجموعة من العمليات التي من خلالها يتم إقحام مجتمع معين في النظام الدولي الحديث، تؤدي إلى تعديل مؤسساتهالاجتماعية لتستجيب لقيم وهياكلمركز النظام الرأسمالي المسيطر أو الترويج لها.